

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

سعرالي	سعر الشراء	العملة
1 2 9 .	1210	الدولار الاميركي
100	1150	اليورو
179.	***	الجنيه الاسترليني
7.40	4.70	الدينار الأردني
240	240	الدرهم الأماراتي
470	٣٨٠	الريال السعودي
YA	77,0	الليرة السورية

سوق الذهب والفضة

سعر الشراء	سعر البيع	المعدث
140,	18.,	ذهب عيار ٢٤
170,	180,000	ذهب عيار ٢١
11.,	110,	ذهب عيار ١٨
٧*,***	٧٥,٠٠٠	ذهب عيار ١٤
٤٩,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	ذهب عيار ١٢
10	140.	الفضة

14

فى الحدث الاقتصادى **ECONOMICAL ISSUES**

العدد(678)

السبت (27) آيار 2006

NO (678) Sat. (27) May

أزمة السكن في العراق.. الواقع والطلول (7-1)

ان مفهوم كثافة السكان يشير الى طريقة التوزيع الجغرافي للسكان على المناطق المختلفة وفقأ لطبيعة العلاقة الكمية بين السكان ومساحة الارض في خصائصها النوعية والاستعمالات المختلفة لها، حيث تشير هذه الكثافة الى التّباين الشديد في توزيع السكان جغرافياً من ناحية والى درجة التركيز السكاني من ناحية ثانية والى التشتت الكبير من ناحية ثالثة، لذلك نجد ان معدلات نمو المدن الكبرى في الدول النامية تفوق كثيرا معدلات الزيادة الطبيعية، ويرجع معظم النمو الى تيارات الهجرة الوافدة من المناطق الريفية المتخلفة والتي تجذبها فرص العمل في المدن، فالعاصمة بغداد توجد بها أزمة كبيرة وذلك بسبب ارتضاع معدلات الزيادة الطبيعية وزيادة عدد المهاجرين الوافدين للإقامة والعمل في المدينة، كذلك فان مدينة بغداد نمت بسرعة كبيرة نتيجة تطور الرقعة الجغرافية المساحية للمدينة ولا ننسى ان النمو السكاني سيؤدي الى تزايد الضغط على البنية التحتية

الخدمات البيئية والاجتماعية في المدينة وهذا الكلام ينطبق على المدن الرئيسية في العراق كالبصرة والموصل واربيل وغيرها، اذا فان أهم جانب في تحديد أزمة السكن معرفة عدد السكان حيث ان التعداد العام والشامل هو مصدر معرفة عامة للسكان وهو من أهم مصادر الإحصاءات حيث يسهل من خلاله التعرف على مدى الكثافة السكانية في الرقعة الجغرافية المعينة وبالتالي سيكون حصر المشكلة في المنطقة المعينة اكثر سهولة، كذلك فان علاج هذه المشكلة يجب ان يكون في إطار تخطيط قطري شامل يهدف الى إعادة تـوزيع السكان بأسلوب علمي بالإضافة الي خلق مناطق جـذب لتقليل تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى وخلق فرص عمل في المناطق الاخرى لتقليل الهجرة الى تلك المدن ويواكب ذلك بطبيعة الحال استخدام

لا يتم الا بمشاركة المرأة

وبالتالي يؤدي الى تدهور

ثابتة بين التطور النوعى سياسات سكانية تهدف الى تنظيم معدلات النمو لتحسين مستوى المعيشة وبالطبع ذلك

إن ازمة السكن في العراق بلا شك من أهم المشاكل التي يعانى منها البلد في الوقت الحاضر وفي المستقبل وإذا لم توجد حلول سريعة لمعالجة هذه الأزمة ستتفاقم لتصبح السيطرة عليها مستحيلة ممآ يستوجب المباشرة بالاجراءات التنفيذية دون تلكؤ فقد

للمختصين والمهتمين ومن أهمها ضرورة اعتماد عقدت ندوات كثيرة ومكثفة التخطيط الحضري الدي

نفتقر الى منهجيته فيما نواجه بسياقات بناء فوضوي يتزايد بشكل حاد وسريع، كما لابد ان يتم الاهتمام ببناء المجمعات العمودية وحيث تستوعب مساحة صغيرة

اعداداً اكبر من السكان مما يقلص في حجم الازمة لكنها كما هـو معـروف لم نجـد اي مشروع سكني لبناء المجمعات العمودية، مع العلم ان بناء مثل هذه المجمعات تحتاج الى

*نوار جليك هاشم خبراء ومختصين في الوزارة

وإعطائها دوراً فعالاً في المجتمع لتساعد في التنمية مما يدعم نجاح السياسة السكانية والتي تعنى مجموعة الإجراءات الرآمية آلى الحد من مفعول العوامل المحددة لاتجاه التطور السكاني، كذلك تتضمن الإجراءات الرامية الى الحد من حرية الأفراد والجماعات في مجال السلوك السكاني غيران هذه الحرية هي ليست مطلقة بل لابد أن ترشدها مجموعة من العوامل وبدلك يصبح السلوك السكاني للافراد والجماعات خاضعاً في نهاية الأمرالي مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بحيث يمكن القول بوجود علاقة عكسية

لمعالجة هذه الأزمة ولكن لم نر أياً منها قد طبق على ارض الواقع، فالحلول معروفة

ويجب التنسيق أيضا بين باقى الـوزارات لا ان تعمل كل وزارةً على حدة، كذلك يجب تشجيع الشركات العضارية المحلية والاجنبية لتتولى استثمار الأراضي السكنية عن طريق بناء مساكن مختلفة الأحجام والتصاميم ليكون هناك تنافس في الأسعار يعطي جميع الفئات خيارات اكثر في الحصول على هذه المساكن، كذِلك يجب الاستفادة الآن من الأراضى ذات الحيز الشاسع مثل أراضي المعسكرات حيث بالإمكان بناء مجمعات كبيرة

في هذه المعسكرات والاستفادة

المعنية والتي هي بحاجة أيضاً

الى قسم للدراسات المستقبلية،

هذه الدراسات التي اصبحت

ضرورة لا غنى عنها في دول

العالم المتقدم في حين لا توجد

في اية وزارة عراقية قسم يهتم

بالدراسات المستقبلية

والتخطيط بعبد المدى، هذا

القسم وفي اي وزارة كان يجب

ان يضم المختصين كافة من

مهندسين واجتماعيين

وجغرافيين واقتصاديين

وغيرهم للخروج بدراسة وافية

وشاملة للحالة المراد تطبيقها

منها، كذلك عند توفير المسكن لأي عائلة يجب الأخذ بنظر الأعتبار حجم الاسرة ودخلها ونوع المسكن وظروف المنطقة السكنية، بالإضافة الى ذلك يجدر ان يجري اهتمام مسبق في إنشاء معامل لإنتاج مواد البناء محلياً للحد من ظاهرة ارتضاع أسعار مواد البناء ومراقبة الأسعار وتوزيع المواد بشكل عادل على المستهلكين ودعم القطاع الخاص فضلا عن ضرورة إجراء دراسة عن المستوطنات العشوائية التي استفحلت في المدة الأخيرة للوصول الى استنتاجات مبنية على الأرقام والحقائق بحيث يمكن بناء مجمعات سكنية عمودية لاستيعاب هذه العوائل بالإضافة الى عوائل أخرى بعد استيفاء مبالغ تقديرية، بالطبع هذه الحلول مرتبطة بحلول أخرى أهم الا وهى بناء دولة قوية يسودها القانون ويتوفر فيها الأمن والأمان وتوفير مستلزمات الحياة الأخرى من كهرباء

* مركز دراسات وبحوث الوطن

وماء ووقود وغيرها.

ثروتنا السمكية والهدر المتعهد!



تعرضت الثروة السمكية في العراق الى العديد من عمليات الهدر مما ادى الى تقليص انواع عديدة من الأسماك النادرة والتي باتت مهددة بالأنقراض واولى الأسباب التي ادت الـــى الهــدر ايقــاف العـملّ بالقانون الذي ينص على منع صيد الاسماك اثناء فترة التكاثر والذي يمتد ما بين الشهر الرابع

والسابع وحسب التقسيم الجغراية

لمحافظات العراق، بالأضافة الى اتساع وتيرة الصيد الجائر سواء بواسطة السموم او باستخدام المتفجرات والصعق الكهربائي.. فقلما كنا نجد في اسواق بغداد اسماكا نهرية تباع بطريقة علنية ما بين شهري نيسان وحزيران وكان كل من يتاجر بها يتعرض

للمساءلة القانونية في حين ان ما يحدث الآن عكس ذلك تماماً اذ تباء الاسماك بالاسعار باهظة تصل احیانا الی ما بین ۲۰۰۰-١٠٠٠٠ دينار للكيلو الواحد.

ىغداد/حاسم الشاماني

ولم يؤثر توفر السمك المستورد على توازن إسعار الاسماك العراقية اطلاقاً رغم رخص اسعاره ولسنا هنا بصدد تأثير السمك المستورد من عدمه ولكننا نؤشر الى ما للصيد الجائر من مضار اقتصادية مستقبلية سيما وانه يطول الاصبعيات والاسماك الصغيرة جدأ وخاصة السموم التى تعد اكثر خطراً من الصعق الكهربائي والمتفجرات لما تتركه من اضرار صحية على البيئة والصحة العامة ولذلك ندعو الاجهزة المعنية والمؤسسات ذات العلاقة إلى ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من هذه الظواهر التي من شأنها القضاء على الثروة السمكية لما لها من جدوى اقتصادية وغذائية وضرورة تفعيل

الاجراءات القانونية التي تستهدف

حمايتها وتأمين سلامة تكاثرها.

شركات أسترالية من المشاركة بمناقصات القمح الجديدة، في حالة انسحابها من صفقة لتوريد ٣٥٠ ألف طن لبغداد ضمن مناقصة تمت في كانون الثاني الماضي. وقالت مؤسسة القمح الأستـراليـة في وقت سابق من الأسبوع الحالي إنها تخلت عن مباحثات حول بيع ٣٥٠

هدد مسؤول في وزارة

ألف طن قمح لبغداد

العواصم/وكالات

(نايمكس) الخميس.

صعدت أسعار النفط الخام

الأميركي خلال تعاملات العقود

الأجلة فوق دولار عند الإغلاق

في بورصة نيويورك التجارية

وراهن التجار على أن بيانات دون

التوقعات عن نمو الناتج المحلى

الإجمالي ستؤدي إلى إحجام

مجلس الاحتياطي الاتحادي

عن زيادة أسعار الضائدة في

التجارة العراقية بمنع الحبوب العراقى خليل عاصي مراجعة العقد وإجراء تعديلات عليه، وتوقيعه الأحد الماضي

بحضور السفير الأسترالي في البلاد مشيرا إلى أنه لم يتلق ردا من الشركات. وأكـد أنه إذا لـم تقـم الشركات بالتوريد وفقا لشروط الصفقة، فسيمنع منحها أي صفقات في مناقصات

وارتضع سعر الخام الأميركي

الخفيف في عقود تسليم تموز

المقبل ١,٤٩ دولار إلى ٧١,٣٥

وصعد سعر خام برنت في بورصة

البترول الدولية اللندنية ٥١

سنتا إلى ٦٩,٧٣ دولارا للبرميل

وساهم في ارتضاع أسعار النفط

استمرار قلق التجار بشأن

وتحسن الصادرات.

قدروه بنسبة ٧,٥٪.

دولارا للبرميل.

في عقود تموز المقبل.

شهرين من المفاوضات

العراق يهدد بحرمان شركات قمح أسترالية من الصفقات

وذكر عاصي أن أستراليا تريد البيع بسعر ٢٠٤

أسعار النفط ترتفع بعدنش بيانات نهو أهيركية

دولارات للطن، إلا أنه رفض قول ما إذا غير العراق السعر من ١٩٠

۲۲۰ دولارا للـطـن لأصناف القمح التي تضمها الصفقة. وتبلغ واردات العراق ثلاثة ملايين طن من القمح سنويا لتلبية حاجة السكان البالغ عـددهم ۲۷ مليـون

قتراب موسم قيادة السيارات

الصيفي في الولايات المتحدة

وموسم الأعاصير في المحيط

الأطلسي، إضافة إلى تداعيات

الملف النووي الإيراني.

دولارا للطن.

وذكر العراقيون سابقا

أن السعر حدد على

أساس ١٩٠ دولارا لكل

وقالت مؤسسة القمح

الأسترالية الاثنين

الماضي إن الأسعـــار

العالمية صعدت لنحو

خبراء يدعون إلى إنشاء صناديق استثمارية لتستقر الأسواق المالية

دىي /ا ف ب أوصى خبراء ماليون بضرورة التوسع في إنشاء الصناديق الاستثمارية، واعتبروها أفضل الخيارات أمام المستثمرين خاصة غير ذوي الخبرة، لمواجهة الانخفاضات المتتابعة بأسواق المال لقدرتها على تنويع المخاطر واستقرار السوق.

وتعتبر الصناديق

والقطاعات التي

الاستثمارية محافظ تجمع فيها المدخرات الصغيرة لتكون حجما تستثمر فيها، وتشرف كبيرا من الأموال تديره على عملية إدراجها في غالبا البنوك من حيث السوق، كما توزع الأرباح اختيار الشركات على المستثمرين مقابل

نسبة من الأرباح. وحدد المحلل المالي زياد الدباس أهمية هده الصناديق بإدارتها من

قبل متخصصين محترفين يتابعون تطور السوق وأداء الشركات وبالتالى يتخذون القرار المناسب في الوقت

وتتيح هذه المبالغ الكبيرة لدى هذه الصناديق تنويع الشركات والقطاعات والأدوات التي تستثمر فيها مما يخفف من حدة المخاطرة، خاصة مع انخفاض الوعي الآستثماري والإمكانيات المادية الضعيفة لدى سعار المستثمرين الذين يشكلون النسبة الغالبة على السوق الإماراتي

مما يجعلها أكثر أمانا

واشنطت/رويترز

ويأتى ذلك عقب بيانات معدلة أظهرت أن نمو الاقتصاد الأميركي بالربع الأول من هذا العام كان أبطأ من المتوقع، والضغوط التضخمية لم تتغير عن تقديرات

١,٢٧٦٠ دولار قبل نشر البيانات، ینا من ۱۱۲,۲۵ ینا.



وقال متعاملون في السوق إن إمكانية حدوث أعاصير قوية في موسمها الذي يبدأ في الأول من الشهر المقبل تعتبر عاملا رئيسيا في منع انخفاض كبير في أسعار

الدولار يتراجع امام العملات الرئيسية الاخرى

انخضض سعسر صسرف السدولار الأميركي أمام العملات الرئيسية الأخرى خلال التعاملات المبكرة في نيويورك امس.

وصعد اليورو إلى ١,٢٧٩٥ دولار من بينما انخفض الدولار إلى ١١١,٩٠

